

## صعوبة أن يعيش الإنسان مبادئه: حول العلاقة بين الأهداف (الغايات) والوسائل لتحقيقها

خير الدين حسيب

مفكر عربي من العراق.

إذا كانت النفوس كباراً  
تعبت في مرادها الأجسام  
(المتنبي)

### مقدمة

ليست كتابة المذكرات الشخصية، عادة متأصلة ومنتشرة بين العرب المعاصرين، الذين أتاحت أو فرضت عليهم الظروف احتلال مواقع مسؤولية في بلدانهم، على عكس ما هو متبع في الغرب عموماً؛ رغم أن ذلك، في رأيي، ضروري لإتاحة الفرصة للأجيال الحالية للاستفادة من تجربة الأجيال التي سبقتهم، بخيرها وشرها، بنجاحاتها وإخفاقاتها، وهو ما أعتقد أنه واجب على جيلي.

وانطلاقاً من هذا الفهم، ومن موقعي المتواضع عراقياً وعربياً في الحياة العامة، بدأت بتسجيل مذكراتي، ليس على أساس تسلسل زمني للأحداث التي مرت بها، وإنما على أساس مواضيع محددة، عشتها بشكل أو بآخر، بحلوها ومرها، محاولاً أن أكون موضوعياً وأميناً قدر ما يمكن أن يكون الإنسان كذلك حينما يكتب عما يخصه من تلك الأحداث، وهو ما أتمنى أن أوفق فيه.

ولأن الانتهاء من كتابة هذه المذكرات قد يأخذ وقتاً ربما لا يساعدني ما تبقى لي من عمر أن أنتهي منه، فقد ارتأيت أن أبدأ بنشر بعض الأجزاء المختارة منها، التي أعتقد أنها قد تهم الأجيال الحالية، حالما أنتهي من كل منها.

وتمثل هذه الحلقة إحدى تلك التي انتهت من كتابتها والتي أعتقد أنها قد تهم القارئ العام من الجيل الحالي، وربما ممّن بقي من الأجيال السابقة من جيلي.

## - ١ -

حينما كنت أدرس في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية (London School of Economics) للتحضير لدرجة الماجستير (M. Sc. Econ)<sup>(١)</sup>، خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤ وحتى نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، كنت أحضر بعض المحاضرات التي لا علاقة مباشرة لها بموضوعي لدراسة الماجستير، والتي تمثل ثقافة عامة كانت دراستنا في جامعة بغداد تفتقر إليها. وكانت طبيعة الدراسة في LSE تُمكن الطالب من أن يحضر أية محاضرة يريدونها بدون التسجيل لها مسبقاً.

وكان من بين تلك المحاضرات، موضوع يحاضر فيه عالم الاجتماع المشهور البروفيسور كارل پوپر (Carl Popper)<sup>(٢)</sup> عنوان محاضراته على ما أذكر «Logic and Scientific Method»، وأذكر أن إحدى محاضراته التي حضرتها كانت حول الأهداف والوسائل، وكانت خلاصة محاضراته أن «الغايات (الأهداف) هي مجموعة وسائل مترابطة (Aims are Accumulation of Means)»، لذلك فإن «نوعية (أخلاقية) الوسائل يجب أن لا تختلف عن نوعية الأهداف» وقد اقتنعت حينذاك اقتناعاً عميقاً برأي هذا الأستاذ.

## - ٢ -

قبل عودتي إلى العراق في شباط/فبراير ١٩٦٠ بعد حصولي على شهادة الدكتوراه من جامعة كامبردج في بريطانيا حول «تقدير الدخل القومي في العراق

---

(١) كنت خلالها طالب بعثة على حساب وزارة النفط العراقية، بتمويل من شركة النفط الأجنبية في العراق IPC، حسب الاتفاقية المعقودة بينها وبين الحكومة العراقية، حيث كانت تمول دراسة خمسين طالباً عراقياً، معظمهم من خريجي الثانوية، للدراسة في بريطانيا، ولحلوا محل الخبراء الأجانب فيها. وقد انتقلت بعد ذلك، وبعد حصولي على درجة الماجستير في الإحصاء الاقتصادي، إلى جامعة كامبردج في بريطانيا لدراسة الدكتوراه، حيث قبلت تحت إشراف الأستاذ W.B. Redolmray. وكان موضوع الأطروحة «تقدير الدخل القومي ١٩٥٣ - ١٩٥٦» وقد حصلت على الدكتوراه في شباط/فبراير ١٩٦٠، وعدت بعدها إلى العراق. وكان ذلك العمل أول تقدير للدخل القومي في العراق، وظلت الأمم المتحدة تعتمد لعدة سنوات كمصدر وحيد عن الدخل القومي في العراق، في كتابها السنوي U.N National Accounts Year Book.

(٢) نشرت المنظمة العربية للترجمة، باقتراح مني، ترجمة لكتاب كارل پوپر عن الألمانية *logik der forschung* تحت عنوان: *منطق البحث العلمي*، ترجمة وتقديم محمد البغدادي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٦)، ص ٦٠٣.

١٩٥٣ - ١٩٥٦»، كنت قد أمضيت نحو ثلاثة أشهر في التدريب (الاطلاع) في مقر شركة النفط العراقية الأجنبية IPC في لندن، حيث تم ترتيب هذا البرنامج للتدريب من خلال الأخ أديب الجادر، الذي كان يشغل حينذاك منصب مدير عام شؤون النفط في وزارة الاقتصاد العراقية، وقام بترتيب ذلك من خلال ممثل شركة IPC لدى الحكومة العراقية الذي أذكر أن اسمه كان السيد Hans، وكان الغرض من ذلك البرنامج الاطلاع على عمل أقسام الشركة المختلفة، عدا قسم المالية (Finance Department) بقرار من الشركة حسب برنامج التدريب الذي وضعته هي لي واستبعد هذا القسم من برنامج تدريبي (ربما لحساسيته). إلا أن الهدف غير المعلن من البرنامج فهو تأجيل عودتي إلى بغداد، أثناء حكم عبد الكريم قاسم، حيث كان لي نشاط واسع ضد ذلك الحكم حينذاك في بريطانيا.

وبعد عودتي إلى العراق في شباط/فبراير ١٩٦٠ تم تعييني في مقر الشركة في بغداد رئيساً لقسمي الإحصاء والأبحاث (Chief of Research and Statistics) وكان يضم مساعد باحث وسكرتيرة<sup>(٣)</sup>. وكان راتبي في الشركة أكثر قليلاً من ٢٠٠ دينار عراقي، وكان ذلك يعادل حينذاك نحو ٦٦٠ دولاراً أمريكياً، الذي يعادل نحو ثلاثة أضعاف راتب حامل الدكتوراه المتخرج حديثاً الذي يدرّس في جامعة بغداد، كما سأتبين لاحقاً.

### - ٣ -

كان مقدار الراتب مهماً لي في بغداد، حيث عدت إليها من لندن ومع زوجتي وطفلان (ابنتي دينا وكان عمرها حينذاك أقل من ثلاث سنوات، وابني طارق وكان عمره شهرين فقط). ولم يكن لديّ حينها أي سكن أو أثاث، فقد استأجرت داراً متواضعة للسكن (غير مؤثثة) في الأعظمية (راغبة خاتون) بإيجار سنوي مقداره ١٠٠ دينار عراقي أي نحو ٣٣٠ دولاراً أمريكياً حسب سعر الصرف حينها، وكان الإيجار السنوي يدفع على أقساط. وتم تأثيث الدار من خلال بعض الأقارب، فقد قام قريبي أديب الجادر بإهدائي كراسي حديد وطاولات لصالون الجلوس، واشترى لي ابن عمي (مؤيد فؤاد)، وكان ضابطاً في الجيش العراقي، من «حوانيت الجيش» بعض أدوات المطبخ، واشترت أثاث غرف النوم والصالون من نجار بالتقسيط.

كما اشترت سيارة قديمة مستعملة عمرها أكثر من عشر سنوات بنحو ٢٠٠ دينار عراقي (نحو ٦٦٠ دولاراً أمريكياً).

(٣) أذكر أن اسمه كان طارق عبد الله والسكرتيرة اسمها سميرة كوركيس وهي انتقلت للعمل معي في ما بعد عام ١٩٦٣ في اتحاد الصناعات العراقية بعدما تم تعييني مديراً عاماً للاتحاد.

سكنت في هذه الدار حتى أواخر عام ١٩٦٤، وقد زارني فيها، أثناء وجوده في بغداد، وكنت مريضاً في المنزل، نائب محافظ بنك إنكلترا (Bank of England)، وكان بحكم منصبه مسؤولاً عن الشرق الأوسط في البنك. ولاحظت علامات الاستغراب على وجهه عندما رأى مستوى سكن محافظ البنك المركزي العراقي!

## - ٤ -

ومع وضعي المعاشي وحاجتي إلى الراتب الذي كنت أتقاضاه من شركة النفط، مقارنة بالراتب الذي كنت سأتقاضاه لو كنت أدرس في جامعة بغداد مثلاً، إلا أنه لم يكن لدي أي عمل حقيقي في الشعبة التي تم تعييني رئيساً لها، حيث ليس لدي ما أقوم به من إحصاءات أو أبحاث كانت تُعدّ في مقر الشركة في لندن. وقد بقيت على هذه الحالة في مقر شركة نفط العراق في بغداد لنحو ستة أشهر<sup>(٤)</sup>. وكان ذلك هو الامتحان الأول لي، حول ما سمعته في محاضرة كارل بوبر حول «الأهداف والوسائل». فقد كانت أهدافي وطموحاتي أكبر من أن أتقاضى راتباً كبيراً نسبياً، بمقاييس الرواتب في العراق حينذاك، رغم أنني كنت محتاجاً إليه بسبب وضعي المادي والمعاشي كصاحب عائلة لا يزال في بداية الطريق، ولكنني لم أكن أقوم بأي عمل مفيد يتفق مع الغرض الذي ذهبت إلى بريطانيا للدراسة من أجله. وهكذا كان الاختبار الأول: أن أترك العمل في IPC رغم مغرياتها المادية، لأعمل بثلاث الراتب تقريباً في جامعة بغداد أو في أي وظيفة أخرى في جهاز الدولة، بنفس الراتب القليل، لكن أستطيع أن أقدم من خلالها خدمة مفيدة.

وكان وزير النفط بالوكالة حينذاك، هو وزير التخطيط الدكتور طلعت الشيباني<sup>(٥)</sup>، فذهبت لمقابلته وعرضت عليه وضعي، وطلبت منه الموافقة على تركي العمل مع شركة IPC والانتقال إلى عمل آخر مفيد، مع تفضيلي جامعة بغداد. وقد عرض عليّ تولي مسؤولية «إدارة جهاز الإحصاء والأبحاث» التابع لوزارة التخطيط، وهو عمل في صلب اختصاصي. وكان ذلك امتحان أخلاقي آخر جديد لي. فقد كان رئيس ذلك الجهاز

---

(٤) ذكر الدكتور Brandon Wolfe Hunnicutt في أطروحته للدكتوراه بعنوان «The End of the Concessionary Regime: Oil and American Power in Iraq, 1958 – 1972» والذي أتيح له الاطلاع على المراسلات الداخلية السرية لشركة IPC بين مقرها الرئيسي في لندن ومديرها العام في بغداد حينذاك، أنه ذكر في رسالة له أنه لم يفهم سبب استقالتي من شركة IPC بعد ستة أشهر من تعييني بها رغم أنني حسبما جاء في رسالته «اقتصادي جيد...»، ولكنه لم يذكر أيضاً أنه لم يكن لدي «عمل مفيد» أقوم به في مقر الشركة في بغداد وأن أعمال «الإحصاء والأبحاث» كانت تتم في مكتب الشركة في لندن لا في بغداد.

(٥) كان وزيراً في وزارة عبد الكريم قاسم حينذاك، وهو اقتصادي تقدمي.

حينذاك هو الأستاذ سامي جليل<sup>(٦)</sup>، الذي قدم إليّ مساعدات كثيرة أثناء إعدادي أطروحة الدكتوراه، وهو كفاء في عمله، فاعتذرت إلى الدكتور طلعت وزير التخطيط عن عدم قبول هذا المنصب للأسباب التي ذكرتها أعلاه، وعندها وافق على تركي العمل في شركة نفط العراق IPC والانتقال للعمل في جامعة بغداد<sup>(٧)</sup>، وكان ذلك امتحاناً أول لي نجحت فيه، رغم أنه كان على حساب الحياة المادية لي ولعائلتي.

\*\*\*

وكانت التجربة الأخرى لي عام ١٩٦٣، حيث أردت بناء سكن لي، إذ كانت قد نشأت في بغداد شركة عقارية أطلق عليها «شركة المنصور»، وكانت تبيع قطع أراض في أطراف بغداد مساحة كل منها نحو ألفي متر مربع وما فوق للقطعة الواحدة، وكانت تبيعها بأسعار معتدلة وبالتقسيم. لكن هذا الحجم هو أكثر من حاجتي إلى توفير سكن معقول، وقد اتفقت مع ثلاثة أصدقاء على شراء قطعتين متجاورتين وفتح طريق وسطهما ثم تقسيمهما فيما بيننا إلى أربع قطع، وكانت حصتي في حدود ألف متر مربع، تسد قيمتها البالغة نحو ألفي دينار عراقي على أقساط وسددت القسط الأول منها ومقداره ٥٠٠ دينار عراقي.

وكننت حينذاك قد انتقلت، بترشيح من الأخ أديب الجادر، إلى وظيفة مدير عام اتحاد الصناعات العراقي، براتب شهري مقداره نحو ٢٠٠ دينار عراقي (نحو ٦٦٠ دولاراً شهرياً).

وقد بدأت الخطوات اللازمة لإقامة سكن لي على هذه القطعة من الأرض في المنصور، من خلال مقاول، مبتدئاً بقرض سكني من المصرف العقاري<sup>(٨)</sup>.

وفي أواخر عام ١٩٦٣، وبعد بدئي في بناء دار السكن في المنصور، وبعد «انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣» على حكم عبد الكريم قاسم، وبعد تردد كبير ومتوال سألشير إليه فيما بعد في مجال آخر، تم تعييني عام ١٩٦٣ «محافظ البنك المركزي العراقي» بدرجة

(٦) الذي يبدو أن وزير التخطيط لم يكن منسجماً معه.

(٧) تم تعييني في جامعة بغداد بدرجة مدرس في كلية التجارة والاقتصاد براتب شهري مقداره نحو ٧٠ ديناراً عراقياً (نحو ٢٣١ دولاراً) شهرياً، وهو يعادل نحو ثلث الراتب الذي كنت أتناضاه في شركة النفط IPC.

(٨) كانت الحكومة العراقية قد أنشأت قبل ذلك التاريخ وبزمن طويل وقبل ثورة تموز ١٩٥٨، مصرفاً حكومياً لمنح قروض سكنية، بفائدة منخفضة، وعلى مدد طويلة للتسديد تتراوح بين ١٠ و ١٥ سنة على ما أذكر، كما كانت الدولة توزع بأسعار رمزية قطعاً من الأراضي السكنية على الجمعيات المختلفة، ويتولى المصرف العقاري إعطاء قروض لهذا الغرض، ولا أذكر الآن مقدار القرض الذي حصلت عليه من المصرف العقاري حينذاك، ولكنه لا يغطي كل كلفة البناء التي بلغت ١٠٧٥٠ ديناراً عراقياً (نحو ٣٥ ألف دولار بسعر الصرف حينذاك).

وزير. وكان للبنك المركزي نظام خاص للإسكان يتضمن إعطاء قرض سكني للعاملين فيه، بما في ذلك المحافظ، قانونياً. وكنت بحاجة إلى قرض، إضافة إلى القرض الذي حصلت عليه من المصرف العقاري، لاستكمال البناء. وخلال النصف الثاني من عام ١٩٦٤، وكنت منهمكاً ومسؤولاً إلى حد كبير عن «القرارات الاشتراكية» التي أعلنت في ١٤ تموز/يوليو ١٩٦٤، استشرت شفويًا المستشار القانوني للبنك المركزي حينذاك المرحوم جورج جورجي، وهو شخصية قانونية رفيعة ومعروفة عراقياً، حول الموضوع، وكان جوابه لي ما معناه «أنك تستحق قانونياً الحصول على قرض من البنك المركزي كغيرك من موظفي البنك، ولكنك داخل بعد صدور القرارات الاشتراكية التي كان لك دور فيها، في «معمعة» القرارات الاشتراكية ويمكن أن يستغل هذا الموضوع ضدك بغير وجه حق، باسم «استغلال المنصب» لأنك تخوض معركة، وليس من الضروري أن يستعمل الناس المعارضون لهذه القرارات وسائل أخلاقية في معارضتها، لذلك فإنني لا أنصحك شخصياً بأخذ قرض من البنك المركزي لهذا الغرض<sup>(٩)</sup>!

وكان ذلك امتحاناً أخلاقياً آخر لي، وقررت عدم أخذ قرض من البنك المركزي والاستدانة من عدد من الأصدقاء الذين سددت لهم دينهم في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي بعد التحاقني بالعمل مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في بيروت عام ١٩٧٤<sup>(١٠)</sup>. وكانت تلك تجربة أخرى ناجحة لي في ما يتعلق بالعلاقة بين الغاية والوسيلة، وأشعر بسعادة وأنا أكتب الآن عنها. وإلى لقاء قادم في حلقة أخرى حول القرارات الاشتراكية في العراق عام ١٩٦٤ □

(٩) كان المرحوم جورج جورجي، المستشار القانوني للبنك المركزي، على حق، إذ إنه بسبب «القرارات الاشتراكية» التي صدرت عام ١٩٦٤ ودوري فيها، كما أشرت سابقاً، فإن الإشاعات التي أطلقها المعارضون لتلك القرارات ضدي، ورغم أن دار السكن المشار إليها كانت متواضعة جداً مقارنة بأكثرية دور السكن في المنصور، ورغم تكلفتها المتواضعة التي أشرت إليها، فقد كانت الإشاعات تشير إلى أن الدار مبنية من المرمز (الرخام) في حين أنه لم يكن فيها رخامة واحدة، وأن الشبابيك فيها هي من الحديد لا من الألمنيوم (اقتصاد في الكلفة) كما تشير الإشاعات، كما ليس فيها بركة سباحة كما كانت تقول الإشاعات! ولكن الذي يعمل في «العمل العام» وعندما يتعلق الأمر بالمس بالمصالح الاقتصادية لبعض الناس، حتى ولو كانت بإجراءات قانونية ومشروعة وليست لأغراض شخصية، فعليه أن يكون مستعداً لدفع الثمن غير الشرعي. وهكذا هي طبيعة معظم الإشاعات في البلدان المتخلفة، حيث الاهتمام قليل بأخلاقية الوسيلة.

(١٠) سترد تفاصيل ذلك في ما بعد في جزء آخر من المذكرات، وكنت قد استدنت في حينها لاستكمال تسديد كلفة البناء، من الأصدقاء: عزيز الحافظ، مال الله حامد، وأ. تحسين بكر، مبلغاً قدره ألفا دينار عراقي من كل منهم.